الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6508.6
بتغير قدره
+2.6
0.04%

197 ألف دينار أرباح «يوباك» للربع الأول

ذكرت شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك) ان مجلس الادارة اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 31_03_2011. وقال بيان للشركة على موقع البورصة انها حققت ارباحا بقيمة 197,177 دينارا بواقع 2,48 فلس للسهم الواحد، مقابل ارباح بقيمة 1,354,475 دينارا بواقع 17,06 فلس للسهم الواحد لنفس الفترة من العام الماضي.

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح .. وعملية الدمج مع «الخليجي» مرهونة بقرار كبار الملاك في الشركتين

العلوش: أصول «الأولى للاستثمار» 220 مليون دينار وحقوق مساهميها بلغت 93 مليون دينار

قال رئيس مجلس الادارة لشركة الأولى للاستثمار محمد العلوش ان الشركة تتطمح الى ان تتوج عملية اعادة هيكلة ديونها بإعادة هيكلة اصولها من خلال بعض التخارجات من عدد من الاستثمارات خلال المرحلة المقبلة وذلك بهدف إعادة الحيوية للشركة ومساعدتها على تحقيق نتائج ايجابية مع نهاية العام الحالي.

واضاف العلوش في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية العادية التي انعقدت امس بنسبة حضور 84٪ ان الشركة نجحت في اعادة هيكلة ديونها نظرا لما تملكه من اصول جيدة، مشيرا الى ان اصول الشركة بلغت بعد عملية التقييم من قبل اطراف عالمية ومحايدة في اطار عملية الدمج مع شركة بيت الاستثمار الخليجي نحو 220 مليون دينار، فيما بلغت حقوق المساهمين 93 مليون دينار.

واوضح العلوش ان بيانات الربع الأول في مراحلها النهائية، مشيرا الى انها ستكون افضل من ذات الفترة من عام 2010، متوقعا ان تزيد عليها بنسبة 15٪.

وبسؤاله عن عملية الدمج بين «الأولى» و«الخليجي» افاد العلوش بأنه تم الانتهاء من عملية تقييم أصول الشركتين، وان كل الأمور اصبحت واضحة بالنسبة لملاك الشركتين وان القرار الاخير لهم في اتخاذ قرار الدمج من عدمه.

وذكر العلوش في تقرير مجلس الادارة ان الشركة التزمت منذ المراحل المبكرة لظهور الازمة المالية بالتحوط لمواجهة تداعياتها، وذلك عبر اخذ مخصصات كافية مقابل ما على الشركة من التزامات، لافتا الى ان هذا الأمر ادى الى تعزيز اصول الشركة واعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الظروف السائدة في الأسواق.

ولفت الى ان نموذج اعمال الشركة القائم على تنويع الاستثمارات في قطاعات مختلفة في دول المنطقة قد اثر ايجابا في احتفاظ غالبية اصول الشركة (شركات ومحافظ) بمستويات ملائمة حين تقييمها، لافتا الى الشركات الزميلة حافظت على مستويات مناسبة من السيولة النقدية، كما تم خفض المصاريف التشغيلية بما لا يتعارض مع تطورات انشطة هذه الشركات، الا ان تداعيات الازمة أدت الى تأخر الشركة في التخارج من بعض الاصول المستهدفة لتعزيز السيولة.

د.محمد العلوش وخالد السنعوسي خلال الجمعية العمومية (متين غوزال)

أرباح الربع الأول تزيد بنسبة 15٪ عن ذات الفترة في 2010

الشركة تعتزم تنفيذ تخارجات من أصول عقارية وحصص مؤثرة في بنوك وشركات بهدف توفير السيولة

واشار العلوش الى ان الشركة ضمن مواجهة تداعيات الأزمة قامت بتكثيف الجهود مع البنوك المحلية والبنك القائد بإصدار صكوك بقيمة 92 مليون دينار لإعادة هيكلة تمويلاتها بما يتناسب مع نوعية الأصول المدارة في الشركة الأولى للاستثمار ويتوافق مع خططها الاستراتيجية ونموذج أعمالها للفترة المقبلة.

وألمح الى ان الصكوك موزعة على 6 بنوك هي بيت التمويل الكويتي وبنك برقان والبنك الأهلي وبنك الكويت الدولي وبنك بوبيان والبنك التجاري، وتبلغ مدة اصدار الصكوك 5 سنوات على فترات سداد نصف سنوية على ان يبدأ سداد اصل قيمة الصكوك بعد 18 شهرا، وتتميز هذه الصكوك بأن اصدارها يتم مقابل اصول ذات جودة عالية بنسبة تغطية 150٪.

وقال ان الشركة تبذل جهودا حثيثة وفقا لخطة العمل الجديدة نحو تطوير الاصول العقارية لديها والتي تتوزع في مناطق استراتيجية في أهم المواقع ضمن منطقة الخليج، ويتوزع تطوير هذه الاصول بين العقارات السكنية والاستثمارية بالاضافة الى العقارات المتصلة بالخدمات اللوجستية.

وذكر ان خطة العمل تركز على لعب الشركة دورا هاما في تعزيز الانشطة التشغيلية لشركاتها الزميلة الناشطة في قطاعات اعمال متنوعة، مشيرا الى ان الشركة بصدد تطوير منتجات استثمارية تتركز في صناديق ومحافظ استثمارية متنوعة لتلبية احتياجات المستثمرين، حيث ستغطي هذه المحافظ مناطق جغرافية مختلفة ضمن منطقة الخليج، كما ستركز على انشطة اقتصادية متنوعة كالعقارية واللوجستية والتعليمية.

من جانبه اعرب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة خالد السنعوسي عن أمله في ان تشهد المرحلة مزيدا من الاستقرار، لافتا الى ان الشركة تستعد لمرحلة جديدة افضل من العامين الماضيين.

ولفت السنعوسي الى ان الشركة تعتزم تنفيذ تخارجات من اصول عقارية منتقاة ذات جودة عالية وحصص مؤثرة في بنوك وشركات بهدف توفير السيولة المالية اللازمة لدعم وتطوير بعض الاصول الحالية ولتحقيق السياسة الاستثمارية الجديدة التي سيكون لها مردود ايجابي على نتائج الشركة المالية في عام 2011.

واشار الى ان الشركة منذ بداية الازمة وهي محددة لأهدافها المتمثلة في اعادة هيكلة الديون وتعزيز السيولة، فضلا عن اعادة هيكلة الاصول، لافتا الى ان المؤشرات الأولية حول المرحلة المقبلة جيدة الى حد كبير.

الى ذلك وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال واعتمدت تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبي الحسابات وصادقت على الميزانية العامة للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2010، كما وافقت على توصية مجلس الادارة بشأن عدم توزيع ارباح لمساهمي الشركة عن عام 2010.

ووافقت الجمعية على اطفاء كامل الخسائر المتراكمة البالغة 10,5 ملايين دينار بواقع 7,2 ملايين دينار من الاحتياطي القانوني على ان يتم اطفاء باقي الخسائر من علاوة الاصدار، كما تم تفويض مجلس الادارة في شراء وبيع اسهم الشركة في حدود 10٪ من اسهمها خلال 18 شهرا وفقا للقانون والقرارات الوزارية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وسوق الاوراق المالية وباقي الجهات الرقابية، وتمت اضافة بند خلال انعقاد العمومية يفيد بعدم توقيع بنك الكويت المركزي جزاءات مالية او غير مالية على الشركة خلال 2010.

مجلس ادارة جديد

وقد انتخبت الجمعية العمومية لشركة الأولى للاستثمار مجلس ادارة جديدا للسنوات الثلاث المقبلة وهم: عبدالله احمد القبندي، ومحمد مجبل الغربية، وخالد سعود السنعوسي، وعبدالناصر براك الصبيح، ومرزوق فجحان المطيري، واحمد عبدالقادر محمد، وخليفة عبدالله العجيل، كما تم انتخاب كل من فيصل النصف ومثنى المكتوم كاعضاء احتياط.

● شريف حمدي

«الوطني»: 4,5 مليارات دينار الفائض المتوقع في ميزانية 2011/2010

الإيرادات والمصروفات إثني عشر شهرا من السنة المالية 2011/2010

12 شهرا: كنسبة من الميزانية

	القيمة الفعلية (مليون دينار كويتي)	التغير السنوي	السنة المالية 11/10	مقابل متوسط*
		٪	٪	٪
مجموع الايرادات	20,908	2,983	215,1	219,1
الايرادات النفطية	19,442	2,593	225,6	234,1
الايرادات غير النفطية	1,466	390	133,0	117,0
مجموع المصروفات	12,363	2,617	76,5	74,3
الاجور والرواتب	2,502	166_	69,9	73,1
المستلزمات السلعية والخدمات	1,873	198_	63,7	79,3
الآليات والمعدات	88	86_	39,1	35,3
المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة	1,341	352	63,9	49,9
مصروفات وتحويلات مختلفة	6,559	2,715	89,6	80,5
الفائض (قبل استقطاع حصة صندوق الاجيال المقبلة)	8,545	–	–	–
المصروفات المحفزة للطلب	8,209	1,003	60,1	57,4

* متوسط السنوات الخمس الماضية للفترة نفسها

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية حول المالية العامة، ان بيانات المتابعة لميزانية الكويت للاثني عشر شهرا من السنة المالية 2011/2010 تكشف عن تحقيق فائض ضخم جديد يبلغ 8,7 مليارات دينار.

لكن «الوطني» قدر أن ينخفض هذا الفائض بعد المراجعة في الحساب الختامي إلى 4,5 مليارات دينار، معتبرا انه رقم لايزال كبيرا نسبيا.

وعزا «الوطني» هذا الانخفاض إلى أن المصروفات المبينة في تقارير المتابعة الشهرية عادة ما تكون أعلى مما هي عليه فعليا بسبب التأخير الروتيني في تسجيل المصروفات، مؤكدا أن ارتفاع أسعار النفط يقف وراء هذا الفائض الضخم رغم نمو المصروفات في السنة المالية 2011/2010.

واشار «الوطني» الى ان بيانات الميزانية الصادرة مؤخرا تظهر أن المصروفات الإجمالية لكامل السنة المالية 2011/2010 بلغت 12,4 مليار دينار، لتشكل ما نسبته 77٪ من مستواها المقدر في الميزانية، ومرتفعة بواقع 27٪ عن مستواها للسنة المالية الماضية.

ولفت «الوطني» الى انه إذا ما أخذ المسار التاريخي دليلا، يفترض أن ترتفع المصروفات الفعلية لتصل إلى حدود 16,4 مليار دينار في الحساب الختامي، آخذا في الاعتبار المنحة الأميرية البالغة 1,1 مليار دينار، وبذلك، تكون المصروفات قد ارتفعت بنسبة ملحوظة تبلغ 46٪ عن مستواها للسنة السابقة. ورغم أن زيادة المصروفات في السنة المالية 2011/2010 تعزى في جزء منها إلى بعض التحويلات الاستثنائية، إلا أنها تعود أيضا إلى ارتفاع المصروفات المحفزة للطلب، وإذا ما تم استثناء التحويلات الاستثنائية وغيرها من البنود الخاصة وغير المتكررة التي لا تعتبر ذات أهمية للنمو الاقتصادي تظهر بيانات الاثني عشر شهرا أن المصروفات المحفزة للطلب قد ارتفعت بواقع 14٪ عن مستواها للسنة السابقة، ورجح «الوطني» أن يرتفع هذا النمو في الحساب الختامي ليصل إلى نحو 29٪.

من جهة ثانية، تظهر البيانات تراجعا في مصروفات الباب الأول (الأجور والرواتب) بواقع 6٪ عن مستواها للسنة السابقة.

وبحسب تقديرات الميزانية، كان يفترض أن تنمو مصروفات الباب الأول لكونها عادة ما تخضع لتعديلات ملحوظة في البيانات الختامية بسبب تأخيرات محاسبية في الوزارات، ولا يتجاوز ما تم صرفه فعليا على الباب الأول ما نسبته 70٪ مما هو مقدر في الميزانية، رغم أنه يقفل عادة عند مستوى قريب جدا من تقديرات الميزانية.

وذكر «الوطني» انه يبدو أن مصروفات الباب الثاني (السلع والخدمات) المعلنة في بيانات المتابعة ستكون أيضا أقل من مستواها الفعلي في الحسابات الختامية، وتظهر تراجعا بنسبة 10٪، متوقعا أن يتم ايضا مراجعة مصروفات هذا الباب صعودا بحيث تأتي قريبة من مستواها المقدر في الميزانية، لكن المصروفات على المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة (الباب الرابع) أحد أكبر القفزات مقارنة مع السنة السابقة، إذ دفع التزام الحكومة بخطتها التنموية إلى ارتفاع المصروفات الرأسمالية بنسبة 36٪، بحسب بيانات الاثني عشر شهرا، لتشكل 64٪ من مستواها المقدر في الميزانية، متفوقة على معدلها التاريخي على نحو ملحوظ.

ويتوقع أن تأتي المصروفات الرأسمالية الفعلية أعلى من هذا الرقم المعلن، ووفق الميزانية كان من المفترض أن تنمو المصروفات الرأسمالية بواقع 66٪ هذه السنة، وبالفعل نتوقع أن يأتي نموها قريبا من هذا المستوى مع ظهور بيانات الحساب الختامي.

وقد شهدت المصروفات والتحويلات المختلفة (الباب الخامس) أكبر زيادة عن السنة السابقة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التحويل الاستثنائي إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكانت المنحة الأميرية بمناسبة العيد الوطني مساهما كبيرا آخر عزز نمو مصروفات هذا الباب إلى 71٪، أي أعلى بكثير من نموها المقدر في الميزانية والبالغ 57٪.

وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 17٪ في السنة المالية 2011/2010، بفضل ارتفاع أسعار النفط وإيراداته بشكل رئيسي، وكان متوسط سعر برميل الخام الكويتي قد بلغ 80 دولارا لكامل السنة المالية 2011/2010، مرتفعا بواقع 17٪ عن متوسطه للسنة المالية 2010/2009. وبلغت الإيرادات النفطية 19 مليار دينار، أي أكثر من ضعف مستواها المقدر في الميزانية (والتي افترضت 43 دولارا فقط سعرا لبرميل النفط). كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية في السنة المالية 2011/2010 بواقع 36٪ عن السنة السابقة، وتجاوزت معظم البنود مستوياتها المقدرة في الميزانية، أو أنها جاءت قريبة جدا منها، وفي حين ارتفعت «الرسوم الجمركية» بشكل ملحوظ لتعكس نشاطا تجاريا أكبر، فإن صلب الزيادة جاء من دفعات كبيرة من لجنة تعويضات الأمم المتحدة عن الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي في العام 1990.

وتوقع «الوطني» أن تحقق الكويت فائضا بمقدار 4,5 مليارات دينار في السنة المالية 2011/2010، بعد مراجعة المصروفات في الحساب الختامي.

عمومية الشركة وافقت على توزيع 7٪ نقداً

80 مليون دينار إجمالي المشاريع التي تديرها «الخصوصية القابضة»

قال رئيس مجلس ادارة شركة مجموعة الخصوصية القابضة د.عبدالعزيز الصقر ان إجمالي المشاريع التي تديرها الشركة تتجاوز الـ 80 مليون دينار في حين تقدر السيولة المتوافرة لدى الشركة بحوالي10 ملايين دينار ولا يوجد أي قروض او التزامات على الشركة، مشيرا الى أن موجودات الشركة تبلغ قيمتها 43 مليون دينار وهذه العوامل تمنح الشركة القدرة على المنافسة للاستفادة من الفرص المتوافرة أمامها بما تملك من قوام مالي وأسس إدارية تهدف الى تحقيق تعظيم حقوق المساهمين.

وقال الصقر في تصريحاته للصحافيين عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس في وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور للمساهمين بلغت 91٪ ان هناك خطة عكف مجلس الادارة على تنفيذها تمضي بتعزيز الأصول وتنويع النشاط جغرافيا وتشغيليا.

وأوضح الصقر أن مجلس ادارة الشركة انطلق منذ العام 2007 وفق خطة خمسية مضى منها 3 سنوات حقق خلالها الاهداف الإستراتيجية التي مكنت الشركة من تعظيم قدراتها التنافسية والربحية من خلال التوسع والانتشار بآلياتها الذاتية والشركات التابعة لها داخل الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن الشركة استطاعت خلال العام 2010 تحقيق العديد من الانجازات الجاري تنفيذها واستكمالها، ففي قطاع الانشاءات والمقاولات وقعت شركة الغانم للمواد الخصوصية (شركة تابعة) عقدا مع مؤسسة الموانئ الكويتية لتصنيع وتوريد وتركيب وتشغيل وصيانة الرافعات الجسرية لميناء الشعيبة بقيمة اجماليه قدرها 64,37 مليون دينار، بالإضافة الى توقيع عقد مقاولة باطن مع شركة المقاولون العرب الكويتية، باعتبارها المقاول الرئيسي للمشروع العائد لوزارة الأشغال لأعمال تركيب عازل الرطوبة والحماية لسرداب مشروع فضلا عن توقيع عقد مقاولة من الباطن مع المقاول الرئيسي سالف الذكر للمشروع العائد لوزارة الداخلية لأعمال العازل لكلية الشرطة بقيمة 570,4 الف دينار، متوقعا نتائج جيدة للمشاريع التي مازالت في طور التنفيذ والانجاز ستنعكس على ميزانية الشركة لعامي 2012/2011.

د.عبدالعزيز الصقر خلال الجمعية العمومية للشركة (محمد ماهر)

10 ملايين دينار حجم السيولة المتوافرة لدى الشركة ولا توجد عليها قروض أو التزامات مالية

وعلى مستوى قطاع النفط والطاقة تم تجديد جميع الوكالات التجارية المنتهية ولفترات إضافية والحصول على وكالات جديدة للمصانع والشركات منها dry dock world – dubai والبواخر وشركة sung gwang ltd korea لتصنيع الأنابيب الجاهزة، كما انه تم الانتهاء من توريد جميع الكميات المتعاقد عليها مع شركة نفط الكويت بنجاح والتي بلغت قيمتها 13,24 مليون دينار، علاوة على أنه تم الفوز بعقدين بقيمة اجمالية 4,84 ملايين دينار مع شركة نفط الكويت وذلك لتوريد أنابيب حفر.

وذكر أنه تم تخصيص قطعة أرض مساحتها 2000 متر مربع بمنطقة امغرة من الهيئة العامة للصناعة بغرض إقامة مصنع لإنتاج المواد المدنة للخلطات الخرسانية وذلك توسعا في تحقيق أغراض الشركة.

وعن البيانات المالية قال ان الشركة استطاعت تحقيق أرباح بلغت 1,39 مليون دينار عن مجمل اداء العام 2010، وبلغت الايرادات التشغيلية 18,11 مليون دينار مقارنة بـ 6,93 ملايين دينار أي بنسبة زيادة قدرها 161٪ كما ارتفعت حقوق المساهمين الى 34,4 مليون دينار، وبلغت القيمة الدفترية للسهم 230 فلسا للسهم.

وعن اندماج «الخصوصية» مع «المعدات القابضة» فيما بينهما خلال المرحلة المقبلة أوضح ان الأمر قيد الدراسة حاليا كما تم الوصول الى المراحل النهائية في بحث عملية الاندماج مشيرا الى أن العضو المنتدب كلف بعمل دراسة وبحث لتلك العملية على أن يرفع تقريرا الى مجلس الادارة للبت فيه متوقعا الإعلان عن ذلك في القريب العاجل والوصول الى النتائج النهائية.

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول أعمالها ومن أهمها توزيع أرباح نقدية بواقع 7٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 7 فلوس للسهم الواحد عن اداء العام2010، كما وافقت على منح مجلس الادارة صلاحيات بيع عقارات الشركة أو رهنها او إعطاء الكفالات او عقد القروض كما تم تجديد تفويض مجلس الادارة لشراء أسهم الشركة في حدود 10٪ من رأس المال ولمدة 18 شهرا بالشروط والأوضاع المقررة قانونا.

● أحمد مغربي

«العملية للفنادق» توقع عقداً مع «انتركونتيننتال» لإقامة منشأتين لعلامة «ستاي بريدج سويتس»

أعلنت مجموعة فنادق إنتركونتيننتال أكبر مجموعة فندقية في العالم من حيث عدد الغرف، عن توقيعها اتفاقية مع «الشركة العملية للفنادق» بهدف اقامة منشأتين تحملان العلامة التجارية ستاي بريدج سويتس للشقق الفندقية في الامارات العربية المتحدة، وتم توقيع الاتفاقية يوم 2 مايو الجاري في فندق انتركونتيننتال دبي فستيفال سيتي. ومن المقرر ان يتم تحويل مبنى قائم حاليا بالقرب من المنطقة التجارية في رأس الخيمة لافتتاح ستاي بريدج سويتس رأس الخيمة في عام 2013 والذي سيضم 80 شقة فندقية. اما شقق ستاي بريدج سويتس ابوظبي الروضة، والمقرر افتتاحها سنة 2014، فستقام في منطقة جديدة مهمة من العاصمة تستهدف قطاعي الاعمال والاستجمام معا، وسيضم المبنى الجديد 112 شقة فندقية، وهو قريب من المطار ويمكن الوصول منه بيسر وسهولة الى جميع مناطق ابوظبي، ما يجعله وجهة مثالية للمسافرين من رجال الاعمال والعائلات على حد سواء وبمناسبة توقيع الاتفاقية، قال رئيس مجموعة IHG اوروبا والشرق الاوسط وافريقيا كيرك كينسيل «تعكس هذه الاتفاقيات الجديدة التزامنا بالنمو والتوسع في منطقة الشرق الاوسط، لقد دخلنا هذه السوق قبل اكثر من 50 عاما بعلامتنا التجارية Inter Continental، ومنذ ذلك الحين ادخلنا اربع علامات تجارية جديدة، ومن ضمنها شقق Staybridge Suites الفندقية التي افتتحت في جزيرة ياس بأبوظبي سنة 2009».

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة الشركة العملية للفنادق الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح تعليقا على توقيع الاتفاقية: «نتطلع الى تعزيز علاقتنا الوثيقة مع مجموعة IHG من خلال اضافة منشأتين تحملان علامة ستاي بريدج سويتس الى مجموعتنا الفندقية، وبهذا يصل عدد فنادق IHG التي تعمل الشركة العملية للفنادق على انشائها الى ثلاث منشآت بما في ذلك فندق هوليداي ان السيب ـ مسقط والذي يضم 176 غرفة والمقرر افتتاحه في النصف الاول من 2012».

الشيخ مبارك عبدالله الصباح خلال توقيع العقد مع كيرك كينسيل